فهو مرتفع بالتأمل فى قولنا داب الرجل الكريم ان لا يوذى غيره فان المفهوم منه ان لا
يوذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها
اى بغير لا العاطفة التى نفى بها ذلك المنفى ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يتحقق انه
لا يمكن ان ينفى شئ بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذوا هذا الوهم منهما
وزعم انه احتراز من ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قايم لا قاعد
لا قاعد على ان يكون الثانى تاكيدا ونحو جاءنى الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا
غيرهما على ان يكون بلا ويجامع النفى بلا العاطفة الاخيرين اى انما والتقديم فيقال
انما انا تميمى لا قيسى وهو يأتينى لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمروا احسن لان النفى
فيهما اى فى الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفى والاستثناء فانه وان لم يكن النفى
فيه مصرحا به لكن النفى مصرح به لوجود كلمة النفى واذا لم يكن الاخران صريحا فى النفى
فلا بد وان يكون صريحا فى الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها
عن وضعها ومما يدل على ان النفى الضمنى ليس فى حكم النفى الصريح انه يصح ان يقال ما
من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد
الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا فى النفى واحد بهذا المعنى لا تقع الا فيه وهذا كما يقال
امتنع زيد عن المجىء لا عمرو وان دل على نفى المجىء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه
الصريح ايجاب امتناع المجىء له فيكون لا فى قولك لا عمرو ينفى عن الثانى ما اوجبته للاول
بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح فى النفى فيكون لا نفيا للنفى وهو ايجاب فيخرج
عن وضعها فالتشبيه بقولنا امتنع زيد عن المجىء لا عمرو من جهة ان النفى الضمنى ليس فى
حكم النفى الصريح لا من جهة ان المنفى بلا العاطفة منفيا قبلها بالنفى الضمنى كما فى انما
انا تميمى لا قيسى اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجىء على نفى عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل
ثم ظاهر كلامهم يقتضى جواز قولنا انما زيد الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة
لا سائر الايام لان المنفى بلا ليس منفيا بشئ من كلمات النفى اللهم الا ان يقال ان
التصريح بالاستثناء مشعر بان النفى الضمنى ايضا فى حكم المصرح به اعلم بردّ زيد
الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكى شرط مجامعته

١١٠

اى للنفى بلا العاطفة الثالث اى انما ان لا يكون الوصف فى نفسه مختصا
بالموصوف لعدم الفائدة فى ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون
فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا
ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام فى نفسه بزيد وقال
عبد القاهر لا يحسن المجامعة المذكورة فى الوصف المختص كما يحسن فى غيره وهذا اقرب اذ لا
دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكر ههنا الشرط فى التقديم
لا وجوبا ولا استحسانا لكان دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفى
فيما يجىء فيه النفى يتقدم تارة نحو ما جاءنى زيد وانما جاءنى عمرو ويتأخر اخرى نحو انما
جاء زيد لا عمرو وانما انت منذر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام فى النفى بلا
العاطفة والاولى دليل على امتناع نحو ما جاء زيد لم يجئ الا عمرو وما زيدا الا قايم ليس هو
بقاعد فى التنزيل وما انت بمسمع من فى القبور ان انت الا نذير واصل الثانى ان يكون
ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اى الوجه الرابع من وجوه
الاختلاف ان اصل النفى والاستثناء ان يكون الحكم الذى استعمل هو له من الاحكام
التى يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه
ما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا فى الايضاح وقد نقله من دلايل الاعجاز حيث قال
اعلم ان موضع انما ان يجئ لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما نزل هذه المنزلة وما
والا لما ينكره او فى حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن
حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وكان مراد الشيخ
انه يجئ لخبر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكار يزول بادنى
تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما فى المفتاح وهو ان طريق انما يسلك
مع المخاطب فى مقام لا يصر على خطايه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد ينزل كل من
الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين و
تركها بقوله كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعد ما هو الا زيد اذا اعتقده

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)